



في تاريخ السودان الحديث عد لا بأس به من السياسيين المتميزين الذين برزوا على الصعيدين الداخلي والعربي. كان هؤلاء مختلفين جذريا في كل شيء عن كل ما كان يمثلهم النميري والبشير. هل من مجال لظهور شخصية في مستوى إسماعيل الأزهرى أو أحمد محمد مخوب على سبيل المثال وليس الحصر... أم أن السنوات الثلاثين التي قضاها عمر حسن البشير في السلطة كانت كافية بالقضاء على أي أمل في قيام جيل من المثقفين يمكن أن يخرج منه سياسي مختلف لديه رؤية مستقبلية؟

خلال فترة قصيرة تحويل البلد إلى جاذب للاستثمارات الأجنبية، وجعل نسبة النمو فيه بين الأعلى في أفريقيا. اعتمد كل ذلك على شخصية أبي أحمد ومعرفة في كيفية جعل إثيوبيا على تماس مع كل ما هو حضاري في هذا العالم. سيتماد الكثير على استمرار العمل بلغة العقل والمنطق، بعيدا عن مغامرات العسكريين وعبث السياسيين الذين سهّلوا مرارا استيلاء ضابط مجنون، من نوع جعفر نميري أو عمر حسن البشير، على السلطة والبقاء فيها طويلا.

## السودان ومغامرات العسكر

الماضي أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم حيث نكل جنود بالمندنيين، لا تزال هناك فرصة أمام كبار الضباط الذين قلبوا عمر حسن البشير لإثبات أنهم مختلفون عنه. لكن السؤال الذي سي طرح نفسه عاجلا أم آجلا هل هناك قيادات مدنية للحراك الشعبي تستطيع لعب دور إيجابي خلال المرحلة الانتقالية من خلال "المجلس السيادي" الذي سيضم عسكريين ومدنيين، والذي سيتولى ضابط رئاسته في الأشهر الـ18 الأولى؟

تبين في السودان أنه لا يزال هناك مجال للغة العقل والمنطق في بلد جاءه "الربيع العربي" متأخرا. استطاع الجيش وممثلو القوى الشعبية في نهاية المطاف الخروج من كسر الحلقة المقفلة التي دخلها السودان مع إدخال البشير إلى السجن تمهيدا لمحاكمته. هذا لا يعني أن الطريق صارت معبدة أمام التغيير الكبير في بلد لا يزال يحتاج إلى الكثير من أجل استعادة الأمل في مستقبل أفضل لكل أبنائه.

لا يزال المازق السوداني قائما على الرغم من كل ما تحقق في الأيام القليلة الماضية بفضل الوساطة الإثيوبية التي تولاهها رئيس الوزراء، أبي أحمد، شخصيا والتي أظهر من خلالها أنه سياسي مثير للاهتمام، خصوصا بعد نجاحه في القيام بإصلاحات كبيرة وضعت إثيوبيا على طريق النمو السريع.

قام السودان بخطوة كبيرة في اتجاه الخروج من الوضع الذي وجد نفسه فيه. كان لا بد من تجاوز الحراك الشعبي لعقد العسكر، كما كان لا بد للعسكر من استيعاب أن لا مستقبل لهم إذا كان طموحهم سيظل محصورا في ممارسة السلطة على طريقة إبراهيم عبود أو جعفر نميري أو عمر حسن البشير. ليس لدى العسكر في هذا العالم، إلا إذا استثنينا قليلا جدا منهم، أي مشروع سياسي أو اقتصادي أو حضاري قابل للحياة. هذا ما أثبتته تجارب السنوات الطويلة التي حكموا فيها السودان.

على الرغم من المجزرة التي وقعت يوم الثالث من حزيران - يونيو الماضي أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم حيث نكل جنود بالمندنيين، لا تزال هناك فرصة أمام كبار الضباط الذين قلبوا عمر حسن البشير لإثبات أنهم مختلفون عنه. لكن السؤال الذي سي طرح نفسه عاجلا أم آجلا هل هناك قيادات مدنية للحراك الشعبي تستطيع لعب دور إيجابي خلال المرحلة الانتقالية من خلال "المجلس السيادي" الذي سيضم عسكريين ومدنيين، والذي سيتولى ضابط رئاسته في الأشهر الـ18 الأولى؟

لا يستطيع العسكر تسيير البلد على طريقة البشير، ولا يستطيع المدنيون وحدهم تولى شؤون السودان. ما حصل كان تسوية معقولة بعيدا عن التهور، علما أن ما ينقص السودان حاليا هو ظهور قيادة مدنية مسؤولة تستطيع بلورة مشروع سياسي للمستقبل

لم يكن "الربيع العربي" بدءا بسوريا التي تأمر العالم على شعبها من أجل المحافظة على نظام مهيمته حماية إسرائيل، سوى سلسلة من الكوارث. وقعت كارثة في تونس التي يتحكم فيها المواطن العادي على زين العابدين بن علي. وقعت كارثة أخرى في ليبيا التي ليس معروفها هل ستقوم لها قيامة في يوم من الأيام، تدفع ليبيا الآن كل الفواتير المترتبة على ارتكابات

بحسناتها وسيئاتها، عملية إنقاذ للدولة العربية الأكبر من السقوط في فخ الإخوان المسلمين وتخلفهم في ظل الشعارات المزيفة التي يرفعونها عن الديمقراطية.

تبين في السودان أنه لا يزال هناك مجال للغة العقل والمنطق في بلد جاءه "الربيع العربي" متأخرا. استطاع الجيش وممثلو القوى الشعبية في نهاية المطاف الخروج من كسر الحلقة المقفلة التي دخلها السودان مع إدخال البشير إلى السجن تمهيدا لمحاكمته. هذا لا يعني أن الطريق صارت معبدة أمام التغيير الكبير في بلد لا يزال يحتاج إلى الكثير من أجل استعادة الأمل في مستقبل أفضل لكل أبنائه.

لا يزال المازق السوداني قائما على الرغم من كل ما تحقق في الأيام القليلة الماضية بفضل الوساطة الإثيوبية التي تولاهها رئيس الوزراء، أبي أحمد، شخصيا والتي أظهر من خلالها أنه سياسي مثير للاهتمام، خصوصا بعد نجاحه في القيام بإصلاحات كبيرة وضعت إثيوبيا على طريق النمو السريع.

قام السودان بخطوة كبيرة في اتجاه الخروج من الوضع الذي وجد نفسه فيه. كان لا بد من تجاوز الحراك الشعبي لعقد العسكر، كما كان لا بد للعسكر من استيعاب أن لا مستقبل لهم إذا كان طموحهم سيظل محصورا في ممارسة السلطة على طريقة إبراهيم عبود أو جعفر نميري أو عمر حسن البشير. ليس لدى العسكر في هذا العالم، إلا إذا استثنينا قليلا جدا منهم، أي مشروع سياسي أو اقتصادي أو حضاري قابل للحياة. هذا ما أثبتته تجارب السنوات الطويلة التي حكموا فيها السودان.

خير الله خير الله  
إعلامي لبناني

وضع المجلس العسكري في السودان بالاتفاق مع ممثلي الحراك الشعبي الأسس لمرحلة جديدة يمكن للبلد أن ينتقل إليها في حال سارت الأمور حسب الخطة المرسومة. هذا يعني انتقال السودان، في غضون ثلاث سنوات وثلاثة أشهر، إلى مرحلة يكون فيها نظام عصري يقوم على التداول السلمي للسلطة في ظل دولة مدنية. يستاهل السودان أن يستقر أخيرا على نظام سياسي قابل للحياة يسمح باستغلال الثروات الطبيعية للبلد في ظل دولة القانون، بدل دولة العسكر أو الميليشيات الإسلامية أو الأحزاب الانتهازية الفاسدة المتنافسة في ما بينها على فترات السلطة. لحسن الحظ، تنازل العسكر وتنازل الناس العاديون الذين انتفضوا على عمر حسن البشير وأسقطوا نظامه غير المأسوف عليه، وهو نظام قام على ضابطين مختلف في كل المجالات. كان متخلفا خصوصا في مجال بناء مؤسسات لدولة قادرة على أن تكون في خدمة مواطنيها. كان البشير على استعداد لكل شيء من أجل البقاء في السلطة. كان البشير مستعدا حتى لارتكاب جريمة تقسيم السودان، بدل العمل على لم الشمل بين المسيحيين والمسلمين وأبناء الطوائف الأخرى في ظل سودان موحد يتساوى فيه مواطنوه في الحقوق والواجبات. كان ضروريا التوصل إلى تسوية لعل السودان يكون استثناء بين الدول العربية التي يصف بها "الربيع العربي" الذي لم يكن في واقع الحال سوى خريف... هذا إذا استثنينا التجربة المصرية التي كانت،

## دولة الأشكناز تصارح «يهود الحبشة»

يجب أن تكون منتظمة. لكن صيغة الأمر الذي تلقاه رئيس الأركان أمنون شاحاك من مكتب رئيس الوزراء، كانت تعكس قناعة الحكومة الإسرائيلية بأن معظم "الفلان" ليسوا يهودا، إذ جاء في التعليمات "ليكن البدء باليهود، ثم الآخرين".

وعندما سيطر "حزب الشعب الثوري الإثيوبي" بزعامة هيلما مريام على البلاد، زحف المنتسبون لرابطة "الفلان" من منطقة كفار الإثيوبية وغيرها، إلى العاصمة بأعداد كبيرة، يطالبون بالهجرة إلى إسرائيل.

كان من تداعيات الغضب الأسود، أن وجدت الفئة البيضاء الغالبة نفسها تصارح العنصر الأسود، وتفصح عن حقيقة موقفها منه، فلم يعد هؤلاء، عند إسرائيل «يهود الحبشة»، وإنما محض زنوج ورعا يستحقون قطع نسلهم

إن الأحداث الجارية الآن، وهي تشبه الانتفاضة، كشفت أكثر فاكتر عن وجه إسرائيل العنصري، وسمعت تصريحات شخصيات ذات مسؤوليات سياسية مركزية، تصف الإثيوبيين بـ"الزنوج" و"الرعاع والمختلفين عن الإسرائيليين في كل شيء. ذلك سُمع بعد أن انفجرت احتجاجات الإثيوبيين على إضر مقل شاب منهم برصاص رجل أمن إسرائيلي بزي مدني. كان الشاب مواطنا مدنيا لا يمثل أي نوع من الخطر أو الإخلال بالنظام، واستسهل رجل الأمن الإسرائيلي الأشكنازي قتله. وكان من تداعيات الغضب الأسود، أن وجدت الفئة البيضاء الغالبة نفسها تصارح العنصر الأسود، وتفصح عن حقيقة موقفها منه. فلم يعد هؤلاء، عند إسرائيل «يهود الحبشة»، وإنما محض زنوج ورعا، يستحقون قطع نسلهم.

يصبح أحد أعضاء "الجالية" وكأنه ينحدر من عائلة كانت في فلسطين وجلت عنها، إلى البلد الجديد قبل الألاف من السنين!

الحاخامات اليهود في إسرائيل، سمعوا نداءات "الفلان" التي تطالب بالهجرة إلى إسرائيل، فشكّلوا لجنة منهم، للتحقق من كونهم يهودا. كان الأشكناز منهم، يعتبرونهم سبة في جيب العنصر الأبيض. أما السفارديم فقد كانوا ميالين إلى استجلابهم باعتبارهم يهودا، سواء كانوا يزعمون ذلك طلبا للهجرة الاقتصادية، أم مواطنين إثيوبيين دخلوا الدين اليهودي. أما موقف الدولة، ويمتثلورها الرأسمالي، فقد انحازت إلى فكرة التصديق والاستجلاب، لأن اقتصاد إسرائيل في حاجة إلى العمالة الرخيصة. وهكذا بدأ التهجير في العام 1990 بتواطؤ الرئيس السوداني آنذاك جعفر نميري، وصيغت الشعارات الصهيونية التي تبرر فتح باب الهجرة للمواطنين الإثيوبيين، وسميت عملية شلومي، لاستقطاب ما سُميت "الطوائف اليهودية". وفي ذلك السياق استقبلت إسرائيل مئة وستين ألف إثيوبي، سرعان ما وجدوا أنفسهم، تحت رحمة نظام عنصري، يستغلهم ويتكتم على مشاعره منهم إن كانوا في الجيش أو يمارسون أعمالا شاقة، ويفصح عن دواخله، كلما أراد الإثيوبي أن يتصرف كمواطن له الحق في الاحترام والمواطنة المتساوية. كانت عملية التهجير متدرجة، وظلت الوكالة اليهودية تتحسب من مخاطر نقلهم بكثافة، وتجري في موازاة ذلك، ما سميت عملية "الإعادة إلى الديانة اليهودية".

وبإشراف الحاخامات اتصالات مكثفة مع الحكومة الإسرائيلية ومع الإثيوبيين، للتحقق من وجود أدنى علاقة بين "الفلان" والتاريخ اليهودي. لكن القادة العسكريين الإسرائيليين، إيهود باراك وأمنون شاحاك وأرييل شارون، كانوا متحمسين لجلب عنصر بشري لتوسيع دائرة انتشار الجيش والزج بالمجندين الجدد إلى النقاط الساخنة في الأطراف، وبادر إسحاق شامير، رئيس الوزراء في العام 1990، إلى الاتصال بالحاخامات الذين استوطنوا إثيوبيا قادمين من بلدان أخرى، وكان رأي هؤلاء أن التريث مطلوب والعملية

تسلطت كحزب أو رابطة اجتماعية، يمكن لمن ينتسب إليها أن يعلن عن نفسه يهوديا. وقد استأنست تلك الجمعية بالعامل الجغرافي، لتحصر نشاطها في الأراضي المصنفة على خارطة إثيوبيا، باعتبارها الحبشة التاريخية. ومن بين مفارقات التلغيف أن تعليق الجمعية لسبب سواد البشرة، جاء بزعم أن الشتات هو الذي أوقع فيها اللون. فالحركة الصهيونية، تطلق على الطائفة اليهودية من مواطني أي بلد، صفة الجالية، علما بأن معنى الجالية، هو أن شريحة من السكان جلت عن وطنها الأصلي، واستقرت في وطن آخر، لذا فإن المواطن الروسي أو البلغاري أو الهندي، عندما يدخل الدين اليهودي،

أشبه بالعبيد، وتحدثت الدراسات الإسرائيلية عن ممارسات عنصرية مورست على الإثيوبيين الأوائل، الذين هاجروا إلى إسرائيل بعد تأسيسها، من بينها تعرض العشرات من الأسر السوداء إلى عمليات حقن بأصمصال من شأنها إضعاف الخصوبة وإحباط التكاثر. وبعد نحو أربعين سنة من تأسيس إسرائيل، وعندما تفاقمت الأحوال الاقتصادية - الاجتماعية في إثيوبيا، لاسيما في فترة ما يسمى "الإرهاب الإثيوبي الأحمر" أثناء حكم مانغيسو هيلما مريام (1987-1992) ولا بد من نقل شبابها إلى العاصمة أديس أبابا، من مناطق سكنهم في شمالها الشرقي. وكانت مجموعة "بيتا إسرائيل" التي سُميت "الفلان" قد

في الجليل الفلسطيني، قد أسست لفكرة الاستعانة بالعنصر الأسود، لتدني أجره، ولخلو ذهنه من أي فكرة عن الأرض التي يعمل فيها أو قضية شعبها.

فمع تنامي شعور الفلسطينيين، بخطر التوسع الاستيطاني في أوائل العشرينات من القرن الماضي، تحسس رؤساء المستوطنات، خطر الاستعانة بالعمال العربي، لتجد الحركة الصهيونية نفسها، مضطرة للتعاطي مع مزاعم حاخامات يهود وفدوا إلى إثيوبيا، بأن هناك أقلية إثيوبية قديمة، ولا بد من نقل شبابها إلى فلسطين. وفي العام 1926 سمح ممولو المستوطنات الأولى، بانتقال عمال إثيوبيين إلى مستوطناتهم كأجراء

عدلي صادق  
كاتب وسياسي فلسطيني

كانت موافقة إسرائيل، على تهجير المواطنين الإثيوبيين من بلادهم إليها بأعداد كبيرة؛ مسألة جرى حولها منذ البداية، سجل إسرائيل داخلي، من بين أسبابه تيرم العنصر الأشكنازي الأبيض، من العنصر الأسود، الأفريقي أو الهندي، بل من العنصر المتوسطي ذي الملامح العربية، كذلك الشكوك الكبيرة لدى الحاخامات، في يهودية الإثيوبيين. لكن التجربة الطويلة، التي مرت بها الحركة الصهيونية، وتحديدا في بدايات عملية الاستيطان

